قرارت مجلس جامعة الدول العربية
على المستوى الوزاري في دورته غير العادية
المنعقدة يوم ٢٠٠٨/١١/٢٦ بالقاهرة

التطورات على الساحة الفلسطينية

إن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المنعقدة يوم ٢٠٠٨/١١/٢٦ بالقاهرة،

- بعد اطلاعه على مذكرة الأمانة العامة،
- وإذ يؤكد على الحرص البالغ الذي يوليه للوحدة الوطنية الفلسطينية ووحدة الأراضي الفلسطينية وعلى ضرورة حماية المشروع الوطني الفلسطيني بهدف إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية،
- وإذ يذكر جميع الفصائل والتنظيمات الفلسطينية بالتحديات الجسيمة التي تواجهها القضية الفلسطينية في ظل مناخ دولي معقد مع ما يتطلبه ذلك من تكاتف وتضامن بين جميع الفلسطينيين لمواجهة تلك التحديات لمصلحة الشعب الفلسطيني الذي يرنو إلى التخلص من الاحتلال وتحقيق حقوقه المشروعة،
- وإذ يؤكد على خطورة الوضع الناجم عن الخلافات الفلسطينية المستمرة وتداعياتها السلبية على القضية الفلسطينية،
- وإذ يعبر عن بالغ القلق إزاء استمرار حالة الخلاف الفلسطيني الراهن وعدم انعقاد مؤتمر الحوار الفلسطيني الذي كان مقرراً عقده في القاهرة في ١٠ نوفمبر/ تشرين ثاني ٢٠٠٨ بدعوة من جمهورية مصر العربية،
- وإذ يطالب كافة الأطراف الفلسطينية التجاوب مع الجهود المبذولة لانجاز المصالحة الفلسطينية تفادياً لما يترتب على ذلك من تداعيات خطيرة على الشعب الفلسطيني وقضيته،
- وإذ يتابع بمزيد من القلق الوضع الإنساني الخطير الذي يعيشه الفلسطينيون في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة وبشكل خاص في قطاع غزة، ويطالب بالتطبيق الفوري للقانون الإنساني الدولي وما نصت عليه اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين زمن الاحتلال،
- وإذ يشير إلى استمرار الاهتمام والدعم العربي والدولي بدعم المسار التفاوضي بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بهدف استعادة الحقوق الفلسطينية المشروعة وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية،
- وإذ يؤكد على قراراته السابقة في الموضوع،
- وبعد استماعه إلى مداخلات السادة رؤساء الوفود،

يقـــرر

١- الترحيب بإعلان جمهورية مصر العربية الاستمرار في جهودها المشكورة لتحقيق المصالحة الفلسطينية الشاملة ودعوة كافة الفصائل الفلسطينية إلى العمل الجاد لاستعادة الوحدة الفلسطينية والشروع في جهود المصالحة الوطنية الفلسطينية والمشاركة الجادة والمخلصة في الحوار الوطني الفلسطيني في أسرع وقت.

٢- احترام الشرعية الوطنية الفلسطينية برئاسة الرئيس محمود عباس وتثمين جهوده في مجال المصالحة الوطنية، واحترام المؤسسات الشرعية للسلطة الوطنية الفلسطينية المنبثقة عن منظمة التحرير الفلسطينية، بما في ذلك المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخب والالتزام بوحدة القرار الفلسطيني من أجل الحفاظ على مكتسبات وحقوق الشعب الفلسطيني المعرضة للخطر.

٣- التأكيد على أن المصالحة الوطنية الفلسطينية تشكل الضمانة الحقيقية الوحيدة في سبيل الحفاظ على وحدة الأراضي الفلسطينية جغرافياً وسياسياً وتفويت الفرصة على أي طرف يسعى إلى أو يستفيد من شق تلك الوحدة تحت أي مسميات أو اعتبارات، وضرورة توجيه الطاقات الفلسطينية لإنهاء الاحتلال وانجاز المشروع الوطني الفلسطيني.

٤- مطالبة كافة الفصائل الفلسطينية التوقف الفوري عن التصعيد الإعلامي والكف عن الحملات الإعلامية السلبية المتبادلة.

٥- تأييد مبادئ الحوار التي تم التوافق عليها بين الفصائل الفلسطينية برعاية مصرية لإنهاء حالة الانقسام وفى مقدمتها:

أ- تشكيل حكومة توافق وطني محددة المهام والمدة وتتيح رفع الحصار.

ب- إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة طبقاً لقانون الانتخابات الفلسطيني.

ج- إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية الفلسطينية على أسس مهنية ووطنية.

د - تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية طبقاً لاتفاق القاهرة عام ٢٠٠٥ ووثيقة الوفاق الوطني عام ٢٠٠٦.

٦- دعوة الرئيس محمود عباس إلى الاستمرار في تحمل مسؤولياته كرئيس للسلطة الوطنية الفلسطينية بغية الانتهاء من عملية المصالحة في أسرع وقت ممكن حتى يتم تفعيل العمل الوطني الفلسطيني في كل عناصره وتثبيت وحدة الصف الفلسطيني في مواجهة التحديات؛ وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٧- دعم القيادة الفلسطينية في جهودها الحثيثة من أجل التوصل إلى تسوية تفاوضية عادلة، وفق الثوابت المتضمنة في قرارات الشرعية الدولية، تنهي الاحتلال الإسرائيلي وتضع حداً لمعاناة ومأساة الشعب الفلسطيني وتعيد الحقوق الوطنية المشروعة لتمكين الفلسطينيين من إقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

٨- التأكيد على الالتزام بمبادرة السلام العربية كأساس لإنهاء النزاع العربي الإسرائيلي وتوجيه الشكر للأطراف الدولية التي دعمت المبادرة ومناشدتها الاستمرار في جهودها.

٩- تحميل إسرائيل – السلطة المحتلة - مسؤولية تدهور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومطالبتها بالوقف الفوري لممارساتها العدوانية بما في ذلك الاعتداء على المقدسات المسيحية والإسلامية في تحد صارخ لاتفاقية جنيف الرابعة وقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

١٠- إدانة الحصار الإسرائيلي المفروض على الشعب الفلسطيني وبشكل خاص في قطاع غزة مما أدى إلى تدهور كبير في الأوضاع الإنسانية والتأكيد على ضرورة رفعه بشكل

فوري، والتعهد بالعمل لفك الحصار وتقديم المساعدة للشعب الفلسطيني بكافة السبل المتاحة.

١١- دعوة المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته تجاه هذا العقاب الجماعي الذي تتعرض له غزة بما في ذلك إجبار إسرائيل على فك الحصار والقيام بدعم مؤسسات الإغاثة الدولية وعلى رأسها وكالة غوث اللاجئين (الاونروا) لاضطلاع بمسؤولياتها تجاه المواطنين الفلسطينيين خاصة في قطاع غزة في ظل الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي الإنساني.

١٢- إدانة الانتهاكات الخطيرة التي تمارسها إسرائيل في مدينة القدس والحفريات في محيط باب المغاربة وأسفل المسجد الأقصى ومحيطه والتي تهدد بانهياره، ومطالبة إسرائيل (سلطة الاحتلال) التوقف فورا عن كل هذه الإجراءات وتنفيذ التزاماتها طبقا للقانون الدولي واتفاقيات جنيف بالمحافظة على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، ومطالبة منظمة اليونسكو تحمل مسؤولياتها في هذا الشأن، خاصة وأن إسرائيل استأنفت أعمال هدم وحفر الطريق المؤدي إلى باب المغاربة، وصادقت على مخطط جديد لبناء جسر في طريق باب المغاربة، وتعميق الحفريات وتوجيهها نحو باب السلسلة - أحد أبواب المسجد الأقصى المبارك.

١٣- مطالبة المجتمع الدولي بذل جهوده لوقف النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة لاسيما قراري مجلس الأمن رقم ٤٦٥ لعام ١٩٨٠ ورقم ٤٩٧ لعام ١٩٨١ اللذين يؤكدان على عدم شرعية الاستيطان وضرورة تفكيك المستوطنات القائمة. حيث تمثل انتهاكاً للقانون الدولي والشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة واتخاذ إجراءات لمنع منتجات المستعمرات الإسرائيلية من الاستفادة من أي تسهيلات وإعفاءات جمركية في الأسواق الدولية.

١٤- إدانة استمرار إسرائيل في بناء الطرق الالتفافية والطرق الازدواجية العنصرية التي تؤدي إلى مصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية، وتقطيع أوصال الضفة الغربية، مما يؤدي إلى استحالة قيام دولة فلسطينية مستقلة ومتواصلة جغرافياً وقابلة للحياة ومطالبة المجتمع الدولي وخاصة اللجنة الرباعية الدولية التي تؤكد دائماً على أهمية قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، والضغط على إسرائيل للتوقف عن هذه الانتهاكات والممارسات العنصرية وذلك للمحافظة على الوحدة الترابية للدولة الفلسطينية المستقبلية.

١٥- إبقاء هذا الاجتماع مفتوحاً لمتابعة تطورات الأوضاع على الساحة الفلسطينية.

١٦- الطلب إلى الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى المجلس في دورته القادمة.

(ق: رقم ٦٩٩٦ – د.غ.ع – ج ٢ – ٢٠٠٨/١١/٢٦)

الحصار الإسرائيلي الجائر على الأراضي العربية المحتلة وبخاصة قطاع غزة واتخاذ الإجراءات المناسبة لرفع هذا الحصار ومساعدة الشعب الفلسطيني

إن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المنعقدة يوم ٢٠٠٨/١١/٢٦ بالقاهرة،

- بعد اطلاعه على مذكرة الأمانة العامة،
- وبعد استماعه إلى مداخلات السادة رؤساء الوفود،
- وإذ يدين العدوان الإسرائيلي الجائر وممارسات العقاب الجماعي التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وبصفة خاصة في قطاع غزة،

يقـــــرر

١- قيام الدول العربية بإرسال المواد الغذائية والأدوية والمعدات الطبية إلى قطاع غزة بشكل فوري وكذلك استقبال المرضى من الشعب الفلسطيني.

٢- تكليف الأمانة العامة للجامعة بالتنسيق مع السلطات المصرية والأردنية المختصة لتأمين دخول المواد الغذائية والأدوية والمعدات الطبية إلى القطاع.

(ق: رقم ٦٩٩٧ – د.غ.ع – ج ٢ – ٢٠٠٨/١١/٢٦)